

**السعودية توقف مساعداتها للجيش وقوى الأمن... سلام يتمنى إعادة النظر بالقرار والحريري يتفهمه**

## حزب الله؛ يكشف مجدداً زيف ادعاءاتها الباطلة في مكافحة الإرهاب

إنّ المسؤولين المعنيين في الحكومة والوزرات المختصة، والمؤسسة السعودية، وإدارات القوى الأمنية كانوا على اطلاع تام بأن هذا القرار قد اتخذ منذ فترة طويلة، خصوصاً منذ بدء العهد الحالي في السعودية، وهذا أمر متداول على نطاق واسع، وتردّدت أصداؤه مرات عدّة في كثير من وسائل الإعلام المحلية والعالمية». وأضاف الحزب: «إنّ العالم بأسره، والليبنانيون خصوصاً،

والمؤسسات المالية المحلية والعالمية، تعلم علم اليقين بأنّ السعودية تعانِي من أزمة مالية خانقة بسبب حجم النفقات الضخمة لعدوانها الأثم على اليمن الشقيق، وبسبب مؤامرة انخفاض أسعار النفط في السوق العالمي والتي تقف السعودية وراءها، وقد أدت هذه الأزمة المالية إلى إجراءات تقشف غير مسبوقة داخل السعودية، وإلى وقف الالتزامات المالية مع كثير من الشركات السعودية والعالمية، وإلى إيقاف العديد من العقود والاتفاقات ومن بينها تندرَج خلوة وقف تمويل الصفقات المفترضة لدعم الجيش اللبناني».

وتابع: «إنّ تحميل حزب الله المسؤولية عن القرار السعودي بسبب مواقفه السياسية والإعلامية في دعم اليمن الشقيق وشعب البحرين المظلوم وسواء من الشعوب التي تحتوي بنّار الإرهاب السعودي، وكذلك لوزارة الخارجية اللبنانية ما هي إلا محاولة فاشلة في إخماد الموقف والشكل والتوقيت لا تدعخ أحدًا، ولا تنطلي على عاقل أو حكيم أو مسوؤل.

إنّ جوقة الكذب والنفاق الملطي التي سرعان ما تنخرط في حملة الاتهامات الباطلة والتلف الرخيص، لن تؤدّي بدورها إلى حجب الحقيقة التي يعرفها الليبنانيون، ولن تؤدّي إلى تغيير الموقف السياسي الثابت لحزب الله من التطورات والأحداث في المنطقة».

واختتم الحزب بيانه بالقول: «إنّ القرار السعودي يكشف مجدداً زيف ادعاءاتها الباطلة في مكافحة الإرهاب، ومن بينها حسب ما كان يفترض، خطوة دعم الجيش اللبناني، ويؤكد أنّ موقفها الحقيقي هو رعاية الإرهاب وتسليحه وتمويله وخلق الفتن والمشاكل أينما كان، على امتداد العالم العربي والإسلامي».

### سلام والحريري

من جهته، قال رئيس الحكومة تمام سلام، في بيان: «تلقينا بكثير من الأسف قرار المملكة العربية السعودية المفاجئ، القاضي بإيقاف المساعدات المخصّصة لتسليح وتجهيز الجيش وقوى الأمن الداخلي.

### تحذير من كارثة صحية وخيار المطامر يتقدّم

## أزمة النفايات إلى المربع الأول بعد تعثر الترحيل باعذار «شينوك» عن تقديم المستندات المطلوبة من روسيا



جانب من المؤتمر الصحافي للحراك المدني

والمجتمع الأهلي والبلديات واتحاد البلديات، مسؤولياتها بشكل كامل في هذا الملف، لأنّ الأضرار والاكتلاف الاقتصادية والبيئية والنفسية على الليبنانيين كبيرة جداً».

ورأى في مؤتمّر صحافي عقده في مركز كمال جنبلاط الثقافي الاجتماعي» في راشيا، أنّ «قرار الترحيل اتخذّه مجلس الوزراء، وحتى لو نتصل أو ادّعى البعض عدم مسؤوليته، وقال إنّه لم يوافق شكلياً في مجلس الوزراء».

وأضاف: «ليس هناك خيار، فقام باكر من من هذا الجيران، لأنّ كل القوى السياسية مسؤولة عنه، وإذا كان البعض اليوم يريد أن يفرّج من المركب حماية لسمعته، أو رغبة في بعض الشيعوية أو المزادات، فهذا لا يعفيه أو يعفي غيره من المسؤولية، لأنّ ما قاد إلى خيار الترحيل هو استعصاء إقرار المطامر، وما أدى إلى استعصاء إقرار المطامر هو تنازل القوى السياسية وتخليها عن مسؤولياتها».

وقال، أنّ «سقوط خيار الترحيل يعني العودة إلى المربع الأول، محذراً من «أننا مقلوبن على كارثة صحية إذا لم تكن قد أصحبتنا في نصف هذه الكارثة وجوبها».

بدوره، أكد عضو كتلّ «التغيير والإصلاح» النائب سيومن أي رميا في تصريح، «وجوب العودة إلى خيار المطامر الصحية لمعالجة أزمة النفايات بشكل سريع»، وقال: «الآن، وقد سقط منطق ترحيل النفايات الذي يشكل ضرباً جثوم من الناحية المالية، ويُطهر فشل الدولة في إدارة الملفات الحيّاتية الأساسية لمواطنيها، يتوجّب علينا إيجاد حل سريع للخروج من هذه الأزمة».

واعتبر أنّه «يمكننا أن نجعل من ملف النفايات مدخلاً لامركزية الإدارة الموسعة، وجوب حيث نهتمّ كل بلدية أو اتحاد بلديات بالمقاي، الخاصة بتطابقها الجغرافي، إنّما هذا الحل يتطلب عنصرين، هما: أولاً، تحرير أموال البلديات للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها،

## البناء

البناء

السعودية توقف مساعداتها للجيش وقوى الأمن... سلام يتمنى إعادة النظر بالقرار والحريري يتفهمه

## حزب الله؛ يكشف مجدداً زيف ادعاءاتها الباطلة في مكافحة الإرهاب

إنّنا ننظر إلى هذه الخطوة باعتبارها أولاً وأخيراً شأنًا سيادياً تقرّره المملكة العربية السعودية وفق ما تراه مناسباً، على الرغم من أنّنا ما كنّا نريد أن نصل الأمر إلى ما يخالف طبيعة العلاقات التاريخية بين لبنان وبلاد الحرمين، التي تحرص على إبقائها علاقات أخوة وصداقة ومصالح مشتركة، ونسعى دائماً لتزويجها عن الشوائب».

وأضاف سلام: «إنّ الأمانة تقتضي القول إنّ للمملكة العربية السعودية مكانة كبيرة في وجدان الليبنانيين، الذين يعرفون تماماً موقفها التاريخية الداعمة لهم، وحرصها الدائم على كل ما يعزّز أمن لبنان واستقراره ووحدته.

إنّ لبنان، العربي الهوية والانتماء، حريص أشدّ الحرص على علاقاته الأخوية مع أشقائه العرب، خصوصاً مع المملكة العربية السعودية. ونحن نعتبر أنّ أيّ ضيمٍ يُصيب إخواننا في المملكة أو في باقي أنحاء الوطن العربي إنّما يصبيناً في الصميم». وبعد خمسة وأذ عبر سلام «عن أسمي آيات التقدير لخدام الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وإخوانه في القيادة السعودية، وبناء على إقراران منتهورة بخروج لبنان على الإجماع العربي، وتوظيف موقف المساعدات عن جيشنا وقواتنا الأمنية».

وبرّر الرئيس سعد الحريري القرار السعودي، معتبراً أنّه رد «على إقراران منتهورة بخروج لبنان على الإجماع العربي، وتوظيف السياسة الخارجية للدولة اللبنانية في خدمة محاور إقليمية، على صورة ما جرى أخيراً في الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية العرب، واجتماع الدول الإسلامية». وأبدى تفهمه للقرار السعودي.

ودعا وزير الداخلية نهاد المشنوق الرئيس سلام إلى «عقد جلسة خاصة لمناقشة سياسة لبنان الخارجية، العربية والإسلامية».

وطالب النائب مروان حمادة، «باستقالة الحكومة فوراً، لكفّ يد وزير الخارجية في ما يتعلق بعلاقتنا العربية، وبمصالح لبنان الحيوية التي أضرب بها»، فيما حثّ رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع «حزب الله» مسؤولية خسارة لبنان مليارات الدولارات من جزاء تهجّمه الدائم على المملكة العربية السعودية».

ودعا جعجع عبر «تويتر»، الحكومة اللبنانية إلى «الالتزام على الفور، واتخاذ التدابير اللازمة إن لجهة الطلب رسمياً من حزب الله عدم التعرض للمملكة من الآن فصاعداً، أو لجهة تشكيل وفد رسمي برئاسة رئيس الحكومة تمام سلام لزيارة السعودية والطلب منها إعادة العمل بالمساعدات المجمدة».

أحد مظاهر الفشل الكلي للدولة والسلطة السياسية في إنتاج الحلول للمشكلة المستمرة منذ أكثر من سبعة أشهر». وقال: «في ظل هذا الفشل، لا بد من مواجهة الأمر ببقطة شعب منجرّدة من كل الانتماّات التي تعبّر الطوائف والحزبيات الضعقة، لتتال كل مواطن يشعر بالخيبة من هذه الطبقة التي تغرّقها بالنفايات وتهدد صحته وبيئته، لتصل إلى تحرك ميداني شعبي قبل 24 شباط الجاري، وهو التاريخ الذي حدّثته إحدى الشركات، حيث لا تعود بعده تتمكّن من جمع النفايات في بيروت لعدم توفرّ أماكن تخزين شاغرة، وإلا ستكون في الشارع في 24 الجاري إذا لم تجد هذه الطبقة الحل اللازمة المستعصية».

البناء

أحد مظاهر الفشل الكلي للدولة والسلطة السياسية في إنتاج الحلول للمشكلة المستمرة منذ أكثر من سبعة أشهر». وقال: «في ظل هذا الفشل، لا بد من مواجهة الأمر ببقطة شعب منجرّدة من كل الانتماّات التي تعبّر الطوائف والحزبيات الضعقة، لتتال كل مواطن يشعر بالخيبة من هذه الطبقة التي تغرّقها بالنفايات وتهدد صحته وبيئته، لتصل إلى تحرك ميداني شعبي قبل 24 شباط الجاري، وهو التاريخ الذي حدّثته إحدى الشركات، حيث لا تعود بعده تتمكّن من جمع النفايات في بيروت لعدم توفرّ أماكن تخزين شاغرة، وإلا ستكون في الشارع في 24 الجاري إذا لم تجد هذه الطبقة الحل اللازمة المستعصية».

البناء

### بدنا حاسب

من جهتها، عقدت حملة «بدنا حاسب» مؤتمراً صحافياً في ساحة رياض الصلح تناولت فيه المستحدرات في «صقّة ترحيل النفايات المشبوهة»، كما سمّتها، وتلت نعمت بدر الدين بياناً، جاء فيه «انتهت صقّة الترحيل المشبوهة الموسومة بالمعالة، والتي زوّرت أوراقاً رسمية باسم الدولة الروسية، لكن ما لم ينته وقد بدأ لتو، هو فتح تحقيق رسمي من قبل الدولة اللبنانية، واستدعاء ممثلي شركة شينوك السيد فراس الزلط وكل من تظهرو التحقيقات على خلفية الإخبارات التي قدّمتها حملة «بدنا حاسب»، وحملة «الحراك الديمقراطي»،

و«حملة الشعب يريد إبطال النقام»، في ما يخص علاقة الشركة بالمعمل الإسرائيلي محمد علي عجمي، والإخبارات المتعلقة بالتزوير علناً». وحملت على رئيس الحكومة تمام سلام لردفاعه غير المفهوم عن شركة شينوك بدل التحقيق في أوضاعها»، وتحدّث بها «بخبث أنّ شركة شينوك أوروبية ماينبجغ إنترناشيونال مسجلة أصلاً في بريطانيا ليكون لديها معامل أو منشآت في لندن» معتبراً أنّه «عندما تقار شبيهة عمالة على أحد مالكي الشركة، فالرد يأتي من الأجهزة الأمنية أو القضائية حصراً». وعن نتخي الوزير شهيّب، قالت: «لقد فشل الوزير شهيّب باجتراح الحلول/ الصفقات هذه المصقّفة».

وطالبت الحكومة «بالبدء بخطة الفرز من المصدر، الإراج عن أموال البلديات، العودة إلى لامركزية في معالجة النفايات، الإعلان من خلال الاحتيايل والتزوير، وكشف المتورطين مهما علا شأنهم»، معتبراً «أنّ إغلاق الملف بإلغاء العقد ليس كافياً، بل هو دليل على أنّ هناك في الدولة من يحيي هؤلاء المرتكبين، ولا بدّ من كشفهم ومحاسبتهم».

### غصن

واعتبر رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن، أنّ «مشكلة النفايات في لبنان تشكل

## محليات سياسية

## المملكة للجيش؛ لا لمحاربة الإرهاب

### هتاف دهام

كثّر الحديث في الأسابيع الماضية عن أنّ «داعش» يريد التمدد أكثر فأكثر في لبنان الذي سيكون أمام اختبار جديد، إلا أنّ المفارقة اليوم أنّ المملكة العربية السعودية أعلنت إيقاف مساعداتها لتسليح الجيش وقوى الأمن الداخلي بذريعة المواقف التي صدرت عن وزارة الخارجية في المحافل العربية التي لا تتسجم مع العلاقات الأخوية بين البلدين.

والمفارقة أنّ القرار المتداول به منذ فترة في دوائر الرياض خرج إلى العلن بعد تمثني قائد الجيش العماد جان قهوجي عقب عودته من واشنطن وأنّ تصلنا الأموال من هبة المليار لندفع ثمن طائرات سوبر توكانو»، وبعد خمسة أيام من وصول رئيس تيار المستقبل سعد الحريري إلى بيروت، وكان هناك من يريد أن تنفجر هذه القنبلة في وجهه، وهو نفسه الذي أعلن بعد غياب ثلاث سنوات عن لبنان من السراي الحكومية في آب 2014 عن هبة المليار دولار بعد اجتياح عرسال من قبل الإرهابيين ومهاجمة مراكز أمنية للجيش.

إنّ القرار السعودي بتوقيف هبة الـ3 مليارات دولار التي أعلن عنها الرئيس السابق ميشال سليمان في نهاية عام 2013، والتي كانت بهدف محاصرة حزب الله وتغيير عقيدة الجيش القتالية ووضع في مواجهة المقاومة التي انخرطت في محاربة الإرهاب في سورية، وهبة المليار التي أعلن عنها الحريري بعد ثلاثة أشهر، قراراً مصمّراً، لكن أريد له أن يخرج إلى العلن كردّ فعل على موقف سياسي بسيط ومحقّق أخذه لبنان في مؤتمّر وزراء الخارجية العرب الأخير، ومن ثم في مؤتمّر منظمة التعاون الإسلامي. ومعروف أنّ هذا الموقف هو للمحافظة على الوحدة الداخلية التي عبّر عنها عبر التحفظ على البيانات التي صدرت، علماً أنّ السعوديين هم أكثر من يعرف أنّ أيّ موقف يتخذه لبنان، خاصة في السنوات الخمس من عمر الأزمة السورية كانت تراعي دائماً قاعدة الانقسام العمودي في البلد، ومن المفروض أنّ تكون المملكة كما يقول معارض سعودي لـ«البناء» أكثر الدول تفهماً لمخصوصية اللبنانية ومراعاة للتوازنات السياسية.

من الواضح أنّ التأخير الذي حصل منذ وفاة الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز الذي هو صاحب الهبة المباشر، وحجم الانتباّسات والتسريبات التي ورافقت سنة من عهد الملك سلمان بعد الماطلة، وما نُشر عن ملايبات حول نوع الأسلحة المقرّرة، وتقطيع الوقت لفترات طويلة وتقليص حجمها، كانت تشي بوضوح أنّ القيادة الجديدة بشخص ولي ولي العهد وزير الدفاع محمد بن سلمان في المملكة غير راضية وغير موافقة على المليارات الأربعة، وكانت تتحرّج فرصة التخلص من هاتين «المكرمتين» الثقيلتين على قلب الحكم الجديد الذي يعانى من أزمة اقتصادية، لكنها كانت مبرراً لذلك.

لن يكون سهلاً ما تعرّض له الحريري

### زار بكركي وجنبلاط وطرابلس

## الحريري؛ إبقاء الفراغ خيانة للدستور



الراعي مستقبلأ الحريري

يعرفوا هذا المنطق على الإطلاق، إنّما وصلوا إلى سدة الرئاسة بالأكثريّة البرلمانية، ولا يجوز أن يصل الرئيس بالأكثريّة الذهبيّة أو الطائفية، والمسيحية أبداً».

ورأى أنّه «لو قدر أنّ ينتصر هذا المنطق في هذه الأيام، سيكون عرفنا للسنوات المقبلة ولحكم لبنان فريق واحد، وهذا ما تآباه للصحة العامة وإثمل أبو فاعور للمسيحيين».

وتابع: «فإذا قال أحد ما إنّه حريص على مصلحة المسيحيين، فيجب عليه انتخاب رئيس الجمهورية، وفي الانتخابات، ربح وخسارة».

كما كانت كلمة لشعار، قال فيها: «المرحلة التي يمر بها لبنان تحتاج إلى كثير من الإناءة والاستيعاب وعدم التساهل بالانتظام العام، وليس من المعتاد معيشال عون؟ قال إنّ الانتظام العام في نظامنا الديمقراطي في بلدنا لبنان، إنّ يكون رئيس الجمهورية بمثل «برعش».

واعتبر أنّ من ذنبه وملته، بل يكون كبيراً إذا التزم بالدستور، ويكون كبيراً وعظيماً إذا استطاع أن يستوعب المواطنين ولوأردنا أنّ نتعرض

إلى الوراء رؤساء جمهورياتنا، لم

### كنعان يردّ: الخيانة

### هي فصل الدستور عن الميثاق

ردّ أمين سرّ كتلّ «التغيير والإصلاح» النائب إبراهيم كنعان على كلام الرئيس سعد الحريري في بكري، الذي اعتبر فيه أنّ الاجتماع عن حضور جلسات الانتخاب، وإبقاء الفراغ في رئاسة الجمهورية خيانة للدستور، ففردّ عبر «تويتر»، قائلاً: «الدستور والميثاق متلازمان، وفصلهما كما حصل منذ 2٥ عاماً في كل المواقع المسجحة، هو الخيانة للدستور ولعقد الشراكة الوطنية».